منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة الخامسة والتسعون بعد المائة

195 EX/5
Part V Add.
١٩٥م ت/٥
الجزء الخامس ضميمة

باريس، ٢٠١٤/١٠/١٠
الأصل: إنجليزي

البند **٥** من جدول الأعمال المؤقت

متابعة تنفيذ القرارات التي اعتمدها
المجلس التنفيذي والمؤتمر العام في دوراتهما السابقة

الجزء الخامس

المسائل المتعلقة بالموارد البشرية

جيم – حالة صندوق التأمين الصحي
(متابعة تنفيذ القرار ٣٧م/٨٥)

ضميمة

تعليقات نقابة موظفي اليونسكو (STU)

عملاً بأحكام البند ٩,٢ من مرجع اليونسكو الإداري، تقدم نقابة موظفي اليونسكو ملاحظاتها بشأن التقارير التي قدمتها المديرة العامة.

ثانياً – الالتزام المالي لليونسكو في إطار صيغة تقاسم التكاليف بنسبة ٤٠/٦٠

١ – تود نقابة موظفي اليونسكو أن تسترعي انتباه المجلس التنفيذي إلى العبارة المضللة إلى حد ما، الواردة في الفقرة ٤٨، وهي التالية: "اتخذ المديرون العامون المتلاحقون تدابير مختلفة لمعالجة أوجه العجز الدائمة [في صندوق التأمين الصحي]."

٢ – وثمة عجز تقني في الصندوق (لأن الإنفاق كان أكبر من المساهمات) دام ست سنوات، من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١١، وثمة عجز حقيقي دام أربع سنوات، من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١١. وهناك عدة أسباب لهذا العجز، وهي:

(أ) لم تطبَّق أي زيادة على الاشتراكات طوال فترة ١٦ سنة، من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠١٢، على الرغم من أن هناك إقراراً عاماً بتضخم التكاليف الطبية بنسبة ٥٪، ومن أن الجمعية العامة للمشتركين استرعت انتباه المديرين العامين مراراً إلى هذه المشكلة؛

(ب) لم يطبَّق على الإطلاق الاقتراح الخاص بالانتقال إلى صيغة تقاسم التكاليف بنسبة ٤٠/٦٠ في ثلاث مراحل، ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، والوارد في خطة العمل الشاملة التي وضعها المدير العام سنة ٢٠٠٥[١]. ولم يقبل المؤتمر العام الاقتراح المجدد في هذا الشأن لا في عام ٢٠١١[٢] ولا في عام ٢٠١٣.

وهناك الآن ما يطغى على هذه الأسباب، وهو المشكلة الجديدة المتمثلة في انخفاض عدد الموظفين العاملين وازدياد عدد المتقاعدين.

٣ – ويبدو لنقابة موظفي اليونسكو أنه لم يتم اتخاذ تدابير حقيقية لمعالجة أوجه العجز. وبدلاً من ذلك، طلبت الإدارة إجراء خمس دراسات، لم يكن إلا قليل منها ملائماً أو مجدياً أو قادراً على إظهار أي فهم لصندوق التأمين الصحي. وأوصت آخر هذه الدراسات بتغيير البنية الإدارية للصندوق من أجل تعزيز استدامته المالية (الفقرة ٦٤). ولئن كان المديرون العامون مترددين على مر السنوات في اتخاذ التدابير المالية الأساسية لتعزيز الاستدامة المالية لصندوق التأمين الصحي، فمن المؤكد أن أي تغيير في البنية الإدارية للصندوق لن يحقق هذه الاستدامة.

---

[١] الفقرة ٨ من القرار ١٧٢م ت/٣٨: "ويدعو المدير العام إلى أن يقدم إليه في دورته السادسة والسبعين بعد المائة تقريراً عن تنفيذ خطة العمل الشاملة بما في ذلك التدابير المقترحة لزيادة الاشتراكات في صندوق التأمين الصحي التي ستقدَّم في إطار مشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (٣٤م/٥)."

[٢] القرار ٣٦م/٩٩.

٤ – ولدى تناول الآثار المترتبة على الانتقال إلى صيغة تقاسم التكاليف بنسبة ٤٠/٦٠، تطرقت الوثيقة إلى ما يلي:

(أ) كررت في الفقرة ٤٩ الحجة المقدمة في الوثيقة ٣٧م/٣٨، وهي أن صيغة تقاسم التكاليف بنسبة ٤٠/٦٠ ضرورية لتعويض تناقص الدخل الناجم عن تزايد عدد الموظفين المتقاعدين؛

(ب) وبيّنت مرة أخرى، في الفقرة ٦٠ وفي الملحق الأول، أن اليونسكو تعد أقل عطاء من رب عمل سخي، إذ إنها واحدة من منظمتين دولتين شبيهتين فقط تسهمان بما لا يزيد على ٥٠٪ في الضمان الصحي لموظفيها، بينما تسهم المنظمات الأخرى بما يصل إلى ٧٥٪؛

(ج) وتشير في الفقرتين ٥٣ و٥٧ إلى أن تأثير الانتقال إلى صيغة تقاسم التكاليف بنسبة ٤٠/٦٠ سيتمثل في إضافة مبلغ ٢,٥ مليون دولار أمريكي إلى المساهمة الحالية التي تقدمها المنظمة، ولكن قد تنجم عن ذلك زيادة أقل مما هو متوقع في الالتزام العام المرتبط بالتأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة.

وعلى الرغم من هذه الحجج، وجدت المديرة العامة سبباً آخر لعدم اتخاذ أي إجراء وللقيام مرة أخرى بتأجيل تطبيق صيغة تقاسم التكاليف بنسبة ٤٠/٦٠، إذ أشارت في الفقرة ٦٦ إلى أن "زيادة نسب الاشتراكات في عام ٢٠١٢ قد حققت استقرار الوضع المالي لصندوق التأمين الصحي في الأجل القصير، ولذا ليست هناك حاجة إلى تغيير الصيغة."

٥ – وأعرب مراجع الحسابات الخارجي عن عدم موافقته على نهج الإدارة المتمثل في عدم التدخل في الأمور، إذ أشار إلى أن احتياطي صندوق التأمين الصحي في عام ٢٠١٣ بلغ فقط ما يغطي ١٢ شهراً من المبلغ الحقيقي اللازم لرد النفقات، وهو بذلك لا يزال دون المستوى المطلوب، وهو تغطية النفقات لفترة تتراوح بين ١٥ و ١٨ شهراً، كما أشار إلى أنه على الرغم من أن زيادة عام ٢٠١٢ قد أدت إلى استقرار الوضع المالي في الأجل القصير، "فإن هناك احتمالاً كبيراً بالعودة إلى العجز في الأجل المتوسط"، ويجب بالتالي "مواصلة الجهود التي تبذلها المنظمة من أجل استعادة التوازن المالي المستدام" [الوثيقة ١٩٥م ت/١٩ الجزء الثاني، الفقرات ٢٤ و٢٧ و٢٨]. وإن جوهر المسألة ببساطة هو أن التكاليف الطبية كانت في الماضي وستظل في المستقبل المنظور تزداد بنسبة أكبر (٥٪) من نسبة زيادة المرتبات والمعاشات التقاعدية (٢٪)[٣]، ولذلك فقد شدد المشتركون مراراً على أنه لا بد من إجراء زيادات دورية دائمة على الاشتراكات، وذلك في كل فترة أربع سنوات إلى ست سنوات[٤]. وعلى كل حال، فإن أقساط التأمين في القطاع الخاص تزداد كل عام.

---

[٣] تقرير ميرسر: Mercer: "Optimization of the UNESCO MBF Plan: Part I Actuarial Report, 12 February 2010, p. 23.

[٤] "ويقتضي هذا النهج رصد تكاليف ونمط المطالبات الخاصة بالتأمين الصحي بصفة منتظمة، مع إدخال تعديلات على لاشتراكات بانتظام، وفق مقتضى الحال، لضمان الاستقرار المالي للصندوق." الوثيقة ١٨٧م ت/٣٢، الفقرة ٣. (نحن أضفنا الخط تحت العبارة).

٦ – وانطلاقاً من مراعاة كل هذه العوامل، تحث نقابة موظفي اليونسكو المجلس التنفيذي على أن **يوصي** المؤتمر العام في دورته الثامنة والثلاثين بالموافقة على الانتقال إلى صيغة تقاسم تكاليف صندوق التأمين الصحي بنسبة ٤٠/٦٠، وذلك على عكس ما يرد في مشروع القرار ٣ المبين في الصفحة ٣١. أما الحجة القائلة بأنه ينبغي عدم التغيير ريثما تصدر نتيجة دراسة الأمم المتحدة، فهي حجة خادعة ومضللة، لأن الاهتمام الأول للدراسة هو التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة، ولن تؤدي نتائج هذه الدراسة في أي حال من الأحوال إلى أي تغيير فوري في مختلف نظم التأمين الصحي.

رابعاً – البنية الإدارية لصندوق التأمين الصحي

٧ – ثمة مؤشر آخر يدل على استمرار الإدارة في إهمال صندوق التأمين الصحي، وهو أن القرار (٣٧م/٨٥) الذي اتخذه المؤتمر العام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بشأن تعديل نظام صندوق التأمين الصحي لم يتم تنفيذه مع أنه مضى على ذلك ما يقارب السنة (الفقرة ٦٥). ففي الواقع، لم يُعقد اجتماع لمجلس الإدارة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أما الجمعية العامة الاستثنائية للمشتركين التي كان من المزمع عقدها في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ فلا تزال مؤجلة، ولم يُعقد الاجتماع السنوي للجمعية العامة للمشتركين، كما لم تُجرَ انتخابات مجلس الإدارة التي كان من المفروض إجراؤها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. والأسوأ من كل ذلك هو أن المشتركين، الذين أكدوا مراراً تمسكهم بصندوق التأمين الصحي والذين يُعتبرون مشاركين في ملكية الصندوق، لم يتم إعلامهم عما حدث أو لم يحدث في موضوع صندوق التأمين الصحي الخاص بهم.

٨ – وتُعلم الإدارة المجلس التنفيذي بأن الأمانة تقوم بوضع الصيغة النهائية لتشكيلة المجلس الاستشاري الجديد. وإن نقابة موظفي اليونسكو وجميع الموظفين العاملين والمتقاعدين، الذين يعدون مشتركين إلزاميين أو طوعيين في الصندوق، يتساءلون بطبيعة الحال عن الطريقة التي تجري بها هذه العملية وعن توقيتها، لا سيما أن النظام الجديد ينص تحديداً على أن ممثليهم (ثلاثة أعضاء وثلاثة أعضاء مناوبين) سينتخبهم المشتركون عبر التصويت الإلكتروني والبريدي.